



الاشتقاق الصرفي في الأسماء المركبة الحديثة

د. فاطمة عبد القادر مخلوف

أستاذ مشارك / قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة سرت / ليبيا

Fatima.makhlof@su.edu.ly

أ. أودية رحيل إبراهيم قضوار

محاضر / قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة سرت / ليبيا

w.rahel@su.edu.ly

الكلمات المفتاحية:

الملخص:

الأفعال المزيدة، التحليل الدلالي،
اللغة العربية المعاصرة، التركيب
اللغوي، التطور الصرفي.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الاشتقاق الصرفي في الأسماء المركبة الحديثة في اللغة العربية بتحليل بيتهما التركيبة والدلالة، ومقارنتها بالبنية التقليدية للأفعال المجردة والمزيدة. واعتمدت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، واستندتا إلى مصادر مكتبة متخصصة في الصرف واللسانيات. وكشفت الدراسة أن الأسماء المركبة الحديثة لا تنشأ غالباً من جذر صرفي، بل تُبنى من مفردات معجمية تُركب بطريقة وظيفية لتوسيع دلالة جديدة، مما يضعها خارج المسار الاشتقافي الكلاسيكي، رغم شيوعها في الخطاب العربي المعاصر. كما يُبيّن المقارنة بين الأفعال المجردة والمزيدة أن الزيادة الصرفية تُفتح توسيعاً دلائياً منضبطاً، في حين أن التركيب الحديث يُفتح دلالة اصطلاحية تابعة من السياق لا من الوزن. وتوصي الدراسة بضرورة توسيع الإطار النظري للصرف العربي ليشمل هذه التراكيب الجديدة، وربط التحليل الصرفي بالتحليل السياقي والدلالي.

معلومات النشر:

تاريخ الاستلام: 2025/07/06
تاريخ القبول: 2025/07/17
تاريخ النشر: 2025/09/01

derivational morphology in modern compound nouns

OuDayiaa Rahel IBrahim Githwar
Lecturer. Department of Arabic Language
Faculty of Arts, Sirte University/ Libya
w.rahel@su.edu.ly

Fatima AbdelGadir Makhlof
Associate Professor. Department of Arabic Language,
Faculty of Arts, Sirte University/ Libya
Fatima.makhlof@su.edu.ly

Abstract:

This research aims to investigate morphological derivation in modern compound nouns in the Arabic language by analyzing their structural and semantic composition, and comparing them to the traditional system of trilateral and augmented verbs. The study adopted a descriptive-analytical methodology and relied on specialized library-based sources in morphology and linguistics. Findings reveal that modern compound nouns typically do not originate from traditional roots but are rather formed from lexical units arranged in functional combinations to express new meanings. These constructions lie outside the classical derivational framework, despite their widespread use in contemporary Arabic discourse. The comparison also demonstrated that while morphological augmentation in verbs results in systematic semantic expansion, compound structures generate contextual meanings that derive from usage rather than from fixed patterns. The study recommends expanding the theoretical framework of Arabic morphology to include such emerging structures and encourages linking morphological analysis with semantic and contextual interpretation.

Keywords:

Augmented verbs,
Semantic analysis,
Contemporary Arabic,
Linguistic structure,
Morphological development.

Information:

Received: 06/07/2025
Accepted: 17/07/2025
Published: 01/09/2025

الحديثة، تلك التراكيب التي تتكون من كلمتين أو أكثر، وتتحدد
لتوسيع دلالة جديدة تتجاوز دلالة مفرداتها، مثل: الموية البصرية،
الأمن السيبراني، الطاقة المتتجدة، رئيس المال الرمزي.
ولم يأت هذا النمط اللغوي الحديث من فراغ، بل ولد من حاجة
المجتمعات العربية إلى تسمية مفاهيم جديدة لم تكن موجودة في

المقدمة: في زحام الحاضر المتسارع لم تعد اللغة العربية كما عهدها تقف على
تخوم الفصاحة التراثية وحسب، بل بدأت تفتح دراعيها لتوسيع
مفردات العصر، وتواكب انشئاته المفهومية. ولعل من أبرز الظواهر
التي بدأت تفرض نفسها بقوة في هذا السياق ظهور الأسماء المركبة

استحداث أسماء مركبة أكبر من مثيلتها في العربية، وهو ما يدعو إلى وقفة علمية حادة أمام هذه التحوّلات.

أسئلة البحث:

1. ما المقصود بالأسماء المركبة الحديثة في اللغة العربية؟
2. كيف تتشكل هذه التراكيب من حيث البنية الصرفية؟
3. هل تخضع الأسماء المركبة الحديثة لقواعد الاشتقاء المعروفة في العربية؟
4. إلى أي مدى يمكن اعتبار هذه التراكيب وحدات صرفية قابلة للتصریف أو الاشتقاء؟
5. هل تُعد هذه التراكيب امتداداً طبيعياً للمنظومة الصرفية، أم خروجاً عنها؟
6. ما تأثير هذه الظاهرة على مرونة النظام الصريفي العربي واستجابةه للمتغيرات المعاصرة؟

أهمية البحث:

تكمّن أهمية هذا البحث في أنه يلامس منطقة خصبة من مناطق الاشتغال اللغوي، طلما أهملت في الدرس الصريفي العربي، وهي منطقة التفاعل بين النظام الصريفي التقليدي ومتضيّعات العصر. فتتبع الأسماء المركبة الحديثة وتحليلها من زاوية اشتقاء يسهم في تطوير فهمنا للعلاقة بين اللغة والمجتمع، وبين الثابت والمتحوّل في البنية اللغوية. كما يُرِزِّ البحث الحاجة إلى مراجعة القواعد الصرفية بمنظار أكثر مرونة يسمح باستيعاب التراكيب الجديدة دون أن يُفْرَط في الجنون المنهجية للغة. ومن ثم فإن هذه الدراسة تفتح أفقاً نظرياً وتطبيقياً للنظر في تطور اللغة من داخلها، بدلاً من الاكتفاء برصد الظواهر دون تحليل خلفياتها التركيبية والوظيفية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى الإضاءة على طبيعة الأسماء المركبة الحديثة في اللغة العربية من حيث بنائها الصريفي، والكشف عن مدى انضباطها بقواعد الاشتقاء المعروفة، أو اخرافها عنها، مع محاولة تقديم تصنیف دقيق لها بحسب مصادرها وأشكالها ودلائلها. ويسعى كذلك إلى بيان ما إذا كانت هذه التراكيب قابلة للتصریف والاشتقاق على نحو قیاسی، أم أنها تُعامل بوصفها وحدات جامدة، تُستخدم كما هي دون أن تُشتق منها صيغ أخرى. كما يتطلع البحث إلى اقتراح رؤية صرفية جديدة تتسع لتشمل هذا النوع من التراكيب، وتعيد التفكير في مرونة النظام الصريفي في ظل المعطيات الحديثة.

القاموس الشفافي القدس، فتولّدت هذه التراكيب في الجامعات، والمؤسسات، ووسائل الإعلام، وحتى في الحياة اليومية. وبقدر ما تبدو هذه الأسماء مركبة تركيّاً بسيطًا، بقدر ما تطرح أسئلة عميقه على الصعيد الصريفي:

- هل تخضع هذه التراكيب لقواعد الاشتقاء المعروفة في العربية؟ هل يمكن اعتبارها وحدات صرفية قائمة بذاتها؟ وهل تتطور دلالتها كما تتطور الأسماء المشتقة في النظام الصريفي التقليدي؟

يواجه الاشتقاء بوصفه علمًا يُعنى بتوسيع الكلمات من جذر لغوي مشترك وفق أوزان محددة في هذا الباب تحديًا حقيقياً، إذ لا تعتمد هذه الأسماء المركبة الحديثة دائمًا على الجذر، بل كثيراً ما تكون ترجمة اصطلاحية أو تعريفيّاً لمفاهيم وافدة. وهنا تكمن الإشكالية: هل يمكن أن تخضع هذه التراكيب لتحليل صريفي، أم أنها خارج حدود الاشتقاء الكلاسيكي؟

حين تواجه اللغة مفاهيم جديدة تبحث عن صيغ جديدة للتعبير، وبين ولادة المفهوم وبين ولادة اسمه يقف الصرف العربي على مفترق طرق: إما أن يطّوّع أدواته لاحتواء هذه الوافدات المركبة، أو أن يواصل تحفظه التحوي، ويترك الباب مفتوحاً أمام الفوضى المصطلحية. وفي هذه المسافة بين الاشتقاء والابتكار، وبين الثبات والتجدد، تقف الأسماء المركبة الحديثة شاهدة على تحوّلات اللغة، ومعيرةً عن قدرتها على التوليد والاستيعاب، ولو بمفردات خرجت من معطف الحداثة، لا من عباءة الخليل.

مشكلة البحث:

في ظل التزايد المضطرد للأسماء المركبة الحديثة في اللغة العربية المعاصرة يبرز تساؤل محوري حول موقع هذه التراكيب من البنية الصرفية الأصلية: هل تُعد هذه التراكيب امتداداً طبيعياً للآليات الاشتقاء التقليدية في اللغة؟ أم أنها تمثل خروجاً عليها واستحداثاً خارج المنظومة؟ هذه التراكيب كثيراً ما تُستخدم بوصفها أسماء جامدة تؤدي وظائف دلالية جديدة، غير أنها غالباً ما تُبني من كلمات معجمية مألوفة دون أن تمرّ عبر المسار الصريفي المألوف في العربية. ومن هنا تنشأ إشكالية مزدوجة: من جهة ترتبط بمشروعية إدراج هذه التراكيب ضمن النظام الصريفي العربي، ومن جهة أخرى تتعلق بجدل قابليتها لأنّ تُشتق منها صيغ جديدة أو أن تُصرف حسب قواعد الاشتقاء القياسي. هذه المعضلة تزداد تعقيداً عند مقارنة هذه الظاهرة بنظيراتها في اللغات الأخرى حيث تبدو مرونة اللغة في

وما يخرج عنه ويحتاج إلى مقارنة جديدة.

الدراسات السابقة:

1. تُعد الدراسة التي قدمها الدكتور خالد حسين الخطيب عام 2019 في مجلة دراسات اللغة العربية وآدابها بجامعة مؤتة من أبرز المحاولات الحديثة التي تناولت قضية الاشتغال في اللغة العربية من منظور تطوري. إذ سلطت الضوء على علاقة الجذر بالتحولات المعجمية التي تشهدها اللغة العربية المعاصرة، متوقفة عند ظاهرة التراكيب الحديثة التي باتت تُستخدم كوحدات دلالية جديدة. وأشار الباحث إلى أن هذه التراكيب غالباً ما تُستعمل استعمال الأسماء الجامدة، رغم احتوائها على مفردات اشتغافية، ما يضع النظام الصريفي أمام تحدي منهجي في التعامل مع هذه البُنى الطارئة.

2. أمّا الباحثة سعاد منصور عبد الرؤوف قدّمت في جامعة القاهرة سنة 2020 دراسة موسعة بعنوان "التركيب الاسمي الحديث في اللغة الإعلامية العربية"، ركزت فيها على التحولات الأسلوبية والدلالية التي شهدتها اللغة الإعلامية بفعل الاستخدام المتزايد للأسماء المركبة مثل "الأمن الغذائي" و"الشفافية المؤسسية" و"الطاقة البديلة". وبينت أنّ كثيراً من هذه التراكيب - وإن نشأت من مفردات عربية - إلا أنها لا تتبع مسار الاشتغال المعروف، بل تنشأ مصطلحات جاهزة ثُوُظف دون مرجعية صرفية صريحة، وهو ما يستدعي مراجعة موسعة لمفهوم "الاشتقاق" في ظل المعطيات الحديثة.

3. وفي عام 2017، ناقش الدكتور يحيى جاسم الكبيسي في أطروحته المنشورة بكلية الآداب -جامعة بغداد، إشكالية التوليد الصريفي وحدوده في دراسة بعنوان "التوليد الصريفي في اللغة العربية: دراسة في البنية والوظيفة". وطرق الكبيسي إلى الفجوة القائمة بين الاشتغال التقليدي والتَّوْسُّع الدلالي في اللغة المعاصرة، مع التركيز على الأسماء المركبة بوصفها نماذج لغوية تتجاوز البناء الجذري. وخلص إلى أنّ النظام الصريفي في حاجة إلى إعادة تأهيل نظري يسمح له باستيعاب مثل هذه الصيغ الحديثة التي لا تتنمي مباشرة إلى جذر صري موحد، بل تنشأ من بُنى تركيبية أو اصطلاحية متداولة.

4. تناول الدكتور نبيل علي حسن سنة 2021، ضمن منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة قضية المصطلح المركب من زاوية لغوية تطبيقية، حيث ركز على الإشكاليات التي تواجه العربية عند تعريب المصطلحات الأجنبية المركبة. وأوضح أنّ الكثير من الأسماء المركبة التي دخلت إلى اللغة العربية سواء عبر الترجمة

أسباب اختيار الموضوع:

اختيار هذا الموضوع لم يكن وليد مصادفة أو فضول لغوي عابر، بل جاء استجابة لحاجة علمية حقيقة فرضتها ملاحظة متكررة خلال قراءة الخطابات المعاصرة، سواء في وسائل الإعلام، أو في البيئة الأكاديمية، أو حتى في اللغة المتداولة في المؤسسات الإدارية. فأصبح من المأثور أن نصادف تراكيب مثل: الحكومة الرشيدة، التنمية المستدامة، التعليم المحيي، الهوية الثقافية، دون أن نكون على وعي كافٍ بكيفية تشكّلها أو مرجعيتها الصرفية. ويداً واضحاً أن هذه التراكيب بدأت تشغّل حيزاً كبيراً من اللغة العربية الحديثة، دون أن تحظى بما يكفي من الدراسة الصرفية الجادة التي تضعها في سياق تطور النظام اللغوي. كما أن ندرة الأبحاث التي تناولت هذا الجانب تحديداً من الظاهرة، وقصوره في المراجع الصرفية التقليدية شكل دافعاً إضافياً للتوقف أمامه والبحث في حيّثياته. إلى جانب ذلك فإنّ الطابع الحدائي لهذه الظاهرة يجعلها مادة خصبة للبحث، وينبع الدراسة طابعاً من الأصالة والمعاصرة في آن، وهو ما يجعلها مساهمة فاعلة في سد ثغرة معرفية قائمة في حقل الدراسات اللغوية العربية.

منهجية البحث:

نظراً لطبيعة الموضوع التي تميل إلى الجانب النظري والتحليلي اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه الأنسب لمعالجة الظواهر اللغوية الحديثة التي لم تأخذ حظها الكافي من التنظير الصريبي بعد. ويقوم هذا المنهج على جمع المادة اللغوية المتعلقة بالأسماء المركبة الحديثة من مصادر مختلفة، سواء من الخطابات الإعلامية والعلمية والإدارية، أو من المعاجم والموسوعات الحديثة، ثم دراستها وتحليلها وفق قواعد الاشتغال المعروفة في النظام الصريفي العربي. وتم الاعتماد في هذا البحث على الدراسة المكتبة بالرجوع إلى الكتب المتخصصة في علم الصرف، والمعاجم العربية، والدراسات اللغوية الحديثة، إضافة إلى المقالات العلمية المحكمة التي تناولت موضوع التراكيب الاسمية والاشتقاق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتم تحليل المادة اللغوية المختارة من حيث البنية، والمصدر الاشتغافي، ومدى خضوعها للأسماط الصرفية المقررة في اللغة العربية.

كما راعى البحث تبع الاستخدام المعاصر لهذه التراكيب بهدف الوقوف على مدى انتشارها وفعاليتها في التواصل اللغوي، مع السعي إلى التمييز بين ما يمكن إدراجه ضمن النظام الاشتغافي التقليدي،

ولعل الأهمية الكبرى للأفعال المزيدة تتجلّى في كونها وسيلة لغوية للتوليد والاشتقاق، مما يمنح اللغة العربية قدرة هائلة على استيعاب المفاهيم الحديثة عبر توليد أفعال جديدة من جذور أصلية أو مركبة. وتعُد هذه الخاصية –من وجهة نظر بنية— مؤشّراً على خصوبة العربية وقابليتها للتطور دون الحاجة إلى الاقتراب الخارجي، وهو ما يُعد من مميزات اللغة على المستوى التكعيبي والدلالي في آن. (شلي، 2008: ص 118).

المبحث الثاني: البنية التركيبية للأسماء المركبة الحديثة في اللغة العربية.

شهدت اللغة العربية المعاصرة اتساعاً ملحوظاً في استخدام الأسماء المركبة خصوصاً في الحقول العلمية، والإدارية، والإعلامية، والحقوقية نتيجة الحاجة إلى التعبير عن مفاهيم حديثة لم تكن موجودة في السياق العربي الكلاسيكي. وهذه التراكيب غالباً ما تتكون من كلمتين أو أكثر ترتبطان بعلاقة نحوية أو دلالية لصيقة، وتنتج تركيباً اسمياً يحمل دلالة مركبة تتجاوز دلالة المفردات المنفصلة. ويعُد هذا النمط من التراكيب ظاهرة لغوية تجمع بين مقتضيات الحداثة وبين إمكانيات اللغة ذاتها. (الشمرى، 2019: ص 88).

وتتنوع البني التركيبية لهذه الأسماء بحسب موقعها في الجملة ووظيفتها، وأكثر أشكالها شيوعاً في العربية الحديثة هو التركيب الإضافي، مثل: حرية التعبير، رأس المال، أمن غذائي، حيث تتكون البنية من مضاف ومضاف إليه يشكلان وحدة دلالية لا تقبل الفصل. كما يظهر التركيب الوصفي (النعتي) في تراكيب مثل: تعليم هجين، تنمية بشرية، مسؤولية مجتمعية، وظهور هذه النماذج بنية تركيبية مزنة تستجيب للسياق من دون أن تخضع بالضرورة لقواعد الصرف التقليدي في توليد الأسماء. (السعدي، 2021: ص 112).

ويشير هذا النوع من الأسماء المركبة إشكالية لغوية تتمثل في غياب الأصل الاشتقاقى المباشر، مما يجعلها تندرج تحت التوليد المعنوي أو التركيب الوظيفي لا الاشتقاق الصريفي المحسّن. فهي في الغالب تتكون من كلمات معجمية قائمة بذاتها، لا تمر عبر جذور صرفية مشتركة، بل تُركب بطريقة اصطلاحية لتدوي وظيفة تعبيرية دقيقة. ولذلك يذهب بعض اللغويين إلى اعتبارها خارج دائرة "الاشتقاق" بالمعنى التقليدي، واقعة في منطقة "التركيب المعجمي" أو "الاصطلاح التداولي" (يوسف، 2016: ص 69).

أو الاستعمال الاصطلاحى لم تمر عبر منظومة الاشتقاق المعروفة، بل جاءت وحدات جاهزة تُستخدم مباشرةً في حقول المعرفة دون تعديل صرفي، وخلص إلى أن التعامل مع هذه الظاهرة لا بد أن يتم منظوراً متزوجاً: صرفي من جهة، ومعجمي وظيفي من جهة أخرى.

المبحث الأول: الأفعال المزيدة في النظام الصرفي العربي.

تعُد الأفعال المزيدة أحد المكونات الأساسية في البنية الصرفية للغة العربية، إذ ظهر مرونة هذه اللغة وقدرتها على التوسيع والتوليد بإضافة أحرف إلى الجذر الثلاثي أو الرباعي، بما ينبع معاني وظيفية ودلالية متعددة. فالفعل المزيد ليس مجرد شكل صرفي جديد، بل هو أداة لتوليد دلالة إضافية تعكس حركة الزمن، أو التعديل، أو التكرار، أو المشاركة، أو غيرها من المفاهيم التي لا يحملها الفعل المجرد بمفرده. (ابن يعيش، 1990: ص 77).

واعتنى النحاة واللغويون القدامى بتصنيف الأفعال المزيدة حسب نوع الزيادة وعدد المروف المضافة، فميزوا بين الزيادة بحرف، أو حرفين، أو ثلاثة، وبينوا الوظائف الدلالية لكل نوع. فعلى سبيل المثال تُستخدم الزيادة بحرف واحد –كألف في أول الفعل— للدلالة على التعديل غالباً، كما في "أَكْرَم" المشتق من "كرم"، بينما تشير الزيادة بثلاثة أحروف كما في "استغفَرَ" إلى الطلب أو الاجتهد أو السعي، وهي دلالات لا تظهر في الجذر المجرد وحده. (الرجاجي، 1984: ص 191).

وُظفّر الدراسات الصرفية الحديثة أن الفعل المزيد يلعب دوراً بنّيويّاً في توليد الأسماء والصفات والمصادر، مما يجعل منه نواةً مركبة في النظام الصرفي. كما أنّ هذه الزيادات ليست اعتباطية، بل تقوم على منظومة من الأوزان القياسية التي تضبط العلاقة بين الجذر والمعنى، مثل أوزان " فعل"، "أَفْعَلَ" ، "تَفَعَّلَ" ، "اسْتَفْعَلَ" ، وغيرها، والتي تستعمل وفق قواعد دقيقة تؤدي إلى استقرار المعنى عبر الزمن والاستعمال. (حسان، 1994: ص 142).

وفي المقابل أشار بعض اللغويين المعاصرين إلى أنّ الأفعال المزيدة –رغم انتظامها الشكلي– تتحذّل دلالات جديدة بفعل التطور السياقى والاجتماعي، مما يجعل المعجم العربي الحديث يعجّ بأفعال مزيدة خرجت عن وظائفها الدلالية الأصلية، واستقرت في معانٍ جديدة لا يمكن تفسيرها صرفيّاً فقط، بل تحتاج إلى تحليل دلالي وسياسي شامل. وهذا ما يؤكد على تداخل النظام الصرفي مع البنية الدلالية والوظيفية للغة. (الرجاجي، 2005: ص 203).

"حقل دلالي اصطلاحي" يعيد تنظيم المفاهيم داخل اللغة العربية، لا سيما في ظل التوسيع العلمي والتقني. فالمصطلحات المركبة لا تتعبر فقط عن أشياء، بل تُعيد هيكلة المعرفة داخل اللغة، وتنشئ أنماطاً من التصنيف الدلالي الجديد، مثل: التحول الرقمي، الأمان السيبراني، الصحة النفسية. هذه التراكيب تُعد علامات على وعي لغوي جديد بالتحولات الاجتماعية والعلمية. (بوزيان، 2021: ص 208).

ومع أن هذه التراكيب تُعد ناجحة دلائلاً في التعبير عن المفاهيم الحديثة إلا أن بعض اللغويين يرون فيها نوعاً من "الانزياح الدلالي" عن النسق العربي الأصيل، لاسيما حين تأتي نتيجة ترجمة حرفية عن اللغات الأجنبية، فتدخل على اللغة العربية تراكيب غريبة من حيث البنية أو التوجه الدلالي. ويفتهر هذا الانزياح في مصطلحات مثل الحكومة الرشيدة أو العصف الذهني، التي اكتسبت شيئاً فشيئاً رغم افتقارها إلى مرجعية لغوية عريقة (الخضيري، 2016: ص 156). مع ذلك فإن الأسماء المركبة الحديثة تُظهر قدرة اللغة العربية على "التطويع الدلالي"، إذ تستوعب هذه التراكيب معاني متعددة باستثمار العلاقة السياقية بين المفردات، مما يتبع للغة أن تبقى حية ومتعددة دون أن تفقد هويتها. وتكمّن أهمية هذا البعد في كونه لا يرتبط بالبنية النحوية فقط، بل يعكس دينامية اللغة في الاستجابة لمتطلبات المعرفة الحديثة والواقع الثقافي المتغير. (صالح، 2022: ص 119).

المبحث الرابع: المقارنة بين الأفعال المجردة والمزيدة في ضوء التحليل الدلالي.

تُعد المقارنة بين الأفعال المجردة والمزيدة من الزاوية الدلالية إحدى القضايا المخورية في علم الصرف، إذ تكشف هذه المقارنة عن التحولات المعنوية التي تطرأ على الجذر عند إدخال حروف الزيادة عليه. فالفعل المجرد الذي يتكون من ثلاثة أو أربعة أحرف أصلية يُعد الوحدة الأساسية في النظام الاستقائي العربي، ويُستخدم للدلالة على أصل المعنى، في حين تُوظّف الزيادة الصرفية لتوليد دلالات إضافية تعكس التعديدية، والتكرير، والمشاركة، والتدرج، والطلب، وغيرها من المعاني. ولهذا فإن إدخال الزيادة لا يغير الشكل فقط، بل يحدث نقلة نوعية في البنية الدلالية للكلمة (الحموي، 2020: ص 101). وتنظر دراسة الفرق الدلالي بين المجرد والمزيد أن الزيادة ليست شكلية فحسب، بل تعبّر عن توسيع في الوظيفة الدلالية. فعلى سبيل المثال الجذر "علم" في صورته المجردة يدل على إدراك ومعرفة، لكن بإضافة الجذر "ألف" يصبح "أعلم" دلّاً على التعديدية، أي أن المتكلّم جعل غيره

ورغم خروجها عن الأوزان الصرفية المألوفة فإن هذه التراكيب تكتسب الاستقرار في الاستعمال، وتتحول تدريجياً إلى وحدات معجمية شبه جامدة تُعامل معاملة الاسم المفرد. وتناولت العديد من المعاجم الحديثة هذه الظاهرة مُدرجاً من الأسماء المركبة بوصفها وحدات قائمة لا تُجزأ، وهو ما يعكس تحولاً في النظرة إلى التركيب الاسمي الحديث، باعتباره أداة اشتغال معنوي ووظيفي خارج النظام التقليدي للأوزان. (عمر، 2008: ص 154).

وينتظر أن البنية التركيبية لهذه الأسماء تخضع أحاجيًّا لتأثير اللغات الأجنبية، خصوصاً في المجالات العلمية والتكنولوجية، حيث تُترجم المصطلحات الأجنبية ترجمة حرفية إلى تراكيب عربية، مثل: الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، أو الطاقة المتجدددة (Renewable Energy)، مما يطرح تساؤلاً حول مدى أصالة هذه التراكيب، ومدى قابليتها للدمج داخل المنظومة اللغوية العربية دون أن تُحدث تشويشاً في البناء أو خللاً في المعنى (الشنقيطي، 2015: ص 211).

المبحث الثالث: الدلالة في الأسماء المركبة الحديثة في اللغة العربية.

تحاوز أهمية الأسماء المركبة في اللغة العربية الحديثة حدود التركيب النحوي أو التوليد الصرفي لتدخل في صميم النظام الدلالي، حيث تُستعمل هذه التراكيب لنقل مفاهيم دقيقة ومعقدة بكافأة عالية. فالأسماء المركبة غالباً ما تتكلّل بإيصال معنى لا يمكن التعبير عنه من خلال مفردة واحدة، بل يتطلب تراكيباً دلائلاً منسجمًا، مثل: الهندسة الوراثية، الفضاء الإلكتروني، العدالة الانتقالية، هذه التراكيب أصبحت وحدات دلالية تحمل قيمة اصطلاحية خاصة في مجالات معرفية متعددة، مما يفرض مقاربة تحليلية تتجاوز الظاهر التركيبية إلى باطن المعنى (عبد الغني، 2017: ص 133).

ويتشكل الطابع الدلالي للأسماء المركبة الحديثة من تفاعل بين مكونات التركيب، بحيث لا يكون المعنى مساوياً لمجموع دلالات الأجزاء، بل يُفتح "معنى تراكيباً" يتجاوز المفردات. على سبيل المثال لا يمكن فهم مصطلح الاقتصاد الأخضر من خلال معنى "الاقتصاد" و"الأخضر" كلّ على حدة، بل بفهم السياق البيئي والدلالي الذي أفرز هذا المصطلح. وهذا ما يُعرف في اللسانيات الحديثة بـ "الدلالة السياقية المركبة" (الفيومي، 2020: ص 94).

وأشار العديد من الباحثين إلى أن هذه التراكيب تسهم في تشكيل

النتائج: أسفر البحث في موضوع "الاشتقاق الصريفي في الأسماء المركبة الحديثة" وما سبقه من دراسة للأفعال المجردة والمزيدة، عن جملة من النتائج المهمة التي تُسهم في إغناء الحقل الصريفي والدلالي في اللغة العربية.

أولاً: تبيّن أنّ الأسماء المركبة الحديثة تمثّل نمطًا لغويًا جديداً في البنية الصرفية العربية، إذ أنها لا تنشأ بالضرورة من جذر ثلاثي وفق أوزان صرفية تقليدية، وإنما تُركب من كلمتين أو أكثر لتؤدي دلالة مخصوصة لا تختزلها مفرداتها المكونة. وهذا ما يجعلها أقرب إلى وحدات معجمية مستقلة تستجيب لمتطلبات التواصل المعاصر.

ثانيًا: كشفت الدراسة أنّ التركيب في هذه الأسماء يتخذ طابعًا وظيفيًّا لا اشتتقاقيًا، أي أنّ وظيفة التركيب تتقدّم على أصل الجذر، فيُستخدم التركيب لتحقيق غرض دلالي أو اصطلاحي معين دون الرجوع إلى قواعد الاشتتقاق الصريفي التقليدية. ومن ثمّ فإنّ هذه التراكيب تتعمّي إلى حقل "التركيب المعجمي" أكثر من انتماها إلى حقل "الاشتقاق الجذري".

ثالثًا: وُجد أنّ الأفعال المزيدة لا تؤدي وظيفة شكلية فقط، بل تُحدث تحولات عميقة في البنية الدلالية، وأنّ دلالتها تتغيّر تبعًا لنوع الزيادة وسياق الاستعمال. وممكّن هذا من رسم صورة واضحة عن العلاقة الجدلية بين الصيغة الصرفية والدلالة المعجمية، حيث يصبح كل وزن صرفي حاملاً لوظيفة دلالية معينة داخل السياق اللغوي.

رابعًا: أظهرت المقارنة بين الأفعال المجردة والمزيدة أنّ الفعل المجرد يمثّل الأصل الدلالي الثابت، بينما تؤدي الزيادة إلى اشتتقاق معانٍ فرعية متنوعة مثل التعديّة، والبالغة، والمشاركة، والطلب. وكل ذلك يتمّ وفق نسق صرفي محكّم، يكشف عن قدرة النظام اللغوي العربي على التوسيع والانفتاح من داخل بنائه الذاتي.

خامسًا: تبيّن أنّ الأسماء المركبة الحديثة والأفعال المزيدة يتقاطعان في نقطة جوهرية هي قدرة اللغة العربية على توليد المعنى من خلال أدواتها الداخلية دون الحاجة إلى جذور دخيلة. ومع ذلك فإنّ الأسماء المركبة تميل إلى الثبات الحجمي والتداول الاصطلاحي أكثر من ميلها إلى التحول الصريفي، وهو ما يضعها على هامش النظام الاشتتقاقي لا في مركزه.

وأخيرًا: تؤكّد هذه النتائج مجتمعة أنّ اللغة العربية في طور تحول داخلي صامت، إذ تستوعب مفردات الحداثة بأساليب تركيبية جديدة، دون أن تخلّى عن جوهرها البنائي، مما يستدعي من الدارسين إعادة

يعلم، في حين أنّ "تعلّم" تفيد الاكتساب التدريجي للمعرفة، أمّا "استعلم" فتعني طلب العلم. كل واحدة من هذه الصيغ -رغم اشتراكتها في الأصل الجذري- تحمل دلالة مستقلة لا يمكن الاستغناء عنها. (الرحيمي، 2019: ص88).

وتشير البحوث اللسانية المعاصرة إلى أنّ الأفعال المزيدة تُنتج ما يُسمى بـ"الحقول الدلالية الثانوية"، أي أنها تسمح للجذر بأن يدخل في أنساق وظيفية متعددة دون الحاجة إلى استحداث جذر جديد، مما يجعل العربية قادرة على توليد الألفاظ والمعاني من داخلها دون استيراد من الخارج. وهذه الظاهرة ترتبط ارتباطاً مباشراً بمبدأ "الاقتصاد اللغوي"، حيث يؤدي التوليد الصريفي وظيفة تعبيرية دون أن يخرق نظام اللغة. (الدربي، 2021: ص144).

وإلا يلاحظ أنّ الأفعال المجردة تحافظ غالباً بدلالات عامة وأساسية تُشكّل نقطة الانطلاق في التحليل الدلالي، بينما تتفاوت الأفعال المزيدة في درجات دلالتها وفق نوع الزيادة. فالزيادة بحرف واحد - كما في "فعّل" - تحمل غالباً معنى التعديّة أو التكثير، أمّا "تفعل" فتُمثّل إلى التدرج أو التفاعل، بينما تشير صيغة "استفعل" إلى الطلب أو التحول. هذه الوظائف الدلالية لا يمكن فصلها عن البنية الصرفية، مما يدل على الاندماج العميق بين الشكل والمعنى في اللغة العربية. (الرياحي، 2022: ص173).

ومن جهة أخرى فإنّ التحليل الدلالي يكشف أنّ بعض الأفعال المزيدة لا تكتفي بنقل المعنى فحسب، بل تعكس تغييرًا في وجهة الفعل، فعلى سبيل المثال الفعل "خرج" يدل على الحركة الذاتية من الداخل إلى الخارج، لكنّ "أخرج" تحول هذا الفعل إلى فعل متعدّد يدل على أنّ فاعلًا ما قام بإخراج شيء، أي أنّ هناك انتقالاً من الفعل الداخلي إلى الفعل التعديلي الخارجي. وهنا تُترجم الزيادة إلى موقع جديد للفاعل في بناء المعنى. (شهاب، 2021: ص126).

وما يلفت النظر أنّ التحليل الدلالي الحديث بدأ يتجه إلى دراسة هذه الأفعال ضمن سياقاتها النصية، حيث لا يكفي الوقوف عند الدلالة القاموسية، بل يجب تتبع الفعل في استعماله الحقيقي، وملاحظة كيف تتغيّر دلالته تبعًا للسياق، أو التركيب، أو حتى النغمة. في هذا السياق، يُستفاد من أدوات علم الدلالة التفاعلي (Interactional Semantics) في فهم الفرق بين الأفعال المجردة والمزيدة كعناصر سياقية حية، لا ك مجرد وحدات معجمية. (علي، 2023: ص92).

3. توسيع نطاق التحليل الدلالي للأسماء المركبة الحديثة بالاستناد إلى السياق الاستعمالي لا إلى التفسير القاموسي وحده، مما يعزز من فهم الوظائف الاتصالية الحقيقة لهذه التراكيب في الخطابات المعاصرة.

4. دعوة الماجماع اللغوية العربية والمؤسسات الاصطلاحية إلى توحيد الجهد في رصد وتوثيق الأسماء المركبة الحديثة، خاصة تلك التي تُستخدم في المجالات التقنية والعلمية، والعمل على وضع معايير منهجية لاعتمادها دون الإضرار بسلامة النظام اللغوي.

5. تشجيع الباحثين في أقسام اللغة واللسانيات على إجراء دراسات ميدانية تحليلية حول التراكيب الاسمية الشائعة في الإعلام والإدارة والتعليم، وتحليل بنيتها ودلالتها ووظيفتها التواصلية، بمدف ببناء معجم مركبات معاصر.

6. دمج قضايا التركيب الاسمي الحديث ضمن مناهج تعليم اللغة العربية، خاصة في مستويات التعليم الجامعي، مع تدريب الطلبة على التمييز بين التوليد الاشتقاقى والتوليد التركيبى، مما يعزز وعيهم بالتحولات الجاربة في بنية اللغة.

الخاتمة:

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على إحدى القضايا اللغوية التي فرضت نفسها بقوة في سياق العربية المعاصرة، وهي ظاهرة الاشتقاء الصريفي في الأسماء المركبة الحديثة، وما يرتبط بها من تحولات في البنية والدلالة والوظيفة. وسعت الدراسة إلى الربط بين النظم الصريح التقليدي القائم على الجذر والوزن، وبين ما أفرزته الحاجة الاتصالية والمعرفية من تراكيب جديدة لا تنشأ بالضرورة من هذا المسار.

ومن تحليل الأفعال المجردة والمزيدة، ثم الأسماء المركبة الحديثة اتضح أنّ اللغة العربية تملك آليات داخلية قادرة على التوليد والتكييف مع المتغيرات دون أن تخلّى عن جوهرها. فالأفعال المزددة تمثل أمثلةً جيّاً لتوليد المعنى من الزيادة المنتظمة، بينما الأسماء المركبة الحديثة تكشف عن مسار تركيبي منز من يُنتج وحدات دلالية مستقلة تؤدي أدواراً اصطلاحية ووظيفية في الخطاب المعاصر. وأظهر البحث أنّ العربية لم تَعُدْ تُنتج المعنى فقط عبر الاشتقاء القياسي، بل أيضاً عبر التراكيب السياقية والمفاهيم المركبة، مما يدعو إلى مراجعة علمية عميقة للنظرية الصريفة التقليدية، بمدف توسيعها وتحديثها لتسوّع هذه الظواهر اللغوية النامية. فالاعتراف بالأسماء المركبة الحديثة وحدات لغوية حية، والتمييز بينها وبين الأسماء المشتقة صرفيّاً يمثل خطوة حيوية نحو تحديد الدرس اللغوي العربي، ودمجه في دينامية التغيير التي

النظر في مفاهيم الاشتقاء، والتركيب، والدلالة، بما يسمح بتوسيع الإطار النظري للصرف العربي ليشمل الظواهر اللغوية المعاصرة.

الاستنتاج:

من المباحث النظرية والتحليلية التي تناولت الاشتقاء الصريفي في الأسماء المركبة الحديثة، إلى جانب المقارنة بين الأفعال المجردة والمزيدة من منظور دلالي، يمكن التوصل إلى استنتاج محوري مفاده أنّ اللغة العربية لم تَعُدْ تستند فقط إلى آليات الاشتقاء التقليدية، بل بدأت تُنتج أنماطاً تركيبية جديدة تؤدي وظائف دلالية ومعجمية خارج إطار الجذر والأوزان المعهودة. وكشفت الدراسة أنّ الأسماء المركبة الحديثة أصبحت تمثّل وحدة لغوية تحمل دلالة مستقلة، حتى وإن لم تتشكل عبر المسار الاشتقاقى الكلاسيكي، مما يعني أنّ النظم الصريفي العربي بحاجة إلى تطوير مفاهيمي يسمح باستيعاب هذا النمط الجديد من التراكيب بوصفه امتداداً طبيعياً لآلية التوليد الدلالي.

كما أنّ المقارنة بين الأفعال المجردة والمزيدة أبرزت وجود نظام دقيق تتحكم فيه الزيادات في توجيه المعنى وتوليده، مما يدل على عمق العلاقة بين البنية الصريفة والدلالة الوظيفية. وفي مقابل ذلك، فإنّ الأسماء المركبة الحديثة تُنتج دلالتها من خلال التألف التركيبى لا الاشتقاء، مما يجعلها ذات طبيعة مختلفة، تتطلّب إعادة تأهيل النظريات الصريفة التقليدية لمواكبة الواقع اللغوي المتغير. والتحول الجارى في البنية اللغوية العربية لا يُعدّ انحرافاً عن القواعد، بل تطويراً داخلياً يُعبر عن قدرة اللغة على التكيف والتوسيع من داخلها، سواء عن طريق الاشتقاء القياسي أو التركيب الدلالي الحديث. وهذا يدعونا إلى تبنيّ رؤية صرفية مرنّة، تنظر إلى اللغة بوصفها كائناً حيّاً يتجلّد ويعيد إنتاج نفسه وفق حاجات العصر، دون أن ينكر جذوره.

الوصيات:

1. إعادة تأهيل المفاهيم الصريفة التقليدية لتسوّع ظاهرة الأسماء المركبة الحديثة، وذلك بإدماج هذه التراكيب ضمن دراسات الصرف التطبيقى والمعجمي، بوصفها وحدات دلالية تُنتج من خلال آليات تركيبية، لا فقط من خلال الجذر والوزن.

2. التركيز في الدراسات الصريفة المستقبلية على العلاقة بين الشكل والمعنى، وخاصة في سياق الأفعال المزددة، بحيث لا يُنظر إلى الزيادة على أنها بنية شكلية فقط، بل باعتبارها أداة دلالية فعالة تسهم في تطوير المعجم الوظيفي للغة.

تمليها الضرورات المعرفية والتواصلية لعصرنا الراهن.

قائمة المراجع:

- ابن يعيش . (1990). *شرح المفصل* . بيروت: دار الكتب العلمية.
- بوزيان، م . (2021). *المصطلح العربي في ظل الثورة المعرفية* . الجزائر: منشورات جامعة قسنطينة.
- تمام حسان . (1994). *اللغة العربية: معناها ومبناها* . القاهرة: عالم الكتب.
- الحموي، ع . (2020). *التحليل الدلالي للأفعال العربية: بين الجرد والمزيد* . دمشق: دار الفارابي.
- الخضيري، ن . (2016). *اللغة العربية بين الترجمة والتعريب* . الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث.
- الدريني، ف . (2021). *علم الصرف العربي في ضوء اللسانيات الحديثة* . عمان: دار المسيرة.
- الرياحي، ه . (2022). *التركيب الصرفي والدلالة في العربية* . الجزائر: دار كنوز المعرفة.
- الرحيمي، ز . (2019). *البنية الدلالية في علم الصرف العربي* . بيروت: دار الروافد الثقافية.
- الزجاجي . (1984). *الإيضاح في علل النحو* . القاهرة: دار الفكر العربي.
- السعدي، ر . (2021). *التحولات التركيبية في اللغة العربية الحديثة* . بيروت: المركز الثقافي العربي.
- صالح، ر . (2022). *دينامية اللغة العربية في السياق المعاصر* . بيروت: دار الراية.
- شلبي، ع . (2008). *النظام الصرفي في العربية: دراسة في البنية والتوظيف* . القاهرة: دار غريب.
- الشمرى، ف . (2019). *ظاهرة التركيب في اللغة العربية المعاصرة* . عمان: دار الخليج للنشر.
- الشنقيطي، م . (2015). *الترجمة والمصطلح في اللغة العربية* . الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- شهاب، م . (2021). *اتجاهات جديدة في تحليل الأفعال العربية* . بغداد: مركز اللغات واللسانيات.
- عدده الراجحي . (2005). *في علم اللغة العام* . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عمر، أحمد مختار . (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة* . القاهرة: عالم الكتب.
- علي، أ. س . (2023). *اللغة والسياق: دراسات في علم الدلالة التفاعلي* . القاهرة: دار الفكر العربي.
- الفيومي، ل . (2020). *علم الدلالة والتركيب الحديثة* . عمان: دار البيروني للنشر.
- يوسف، ن . (2016). *اللغة العربية وتحديات الاصطلاح الحديث* . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.